المرونة الدستورية كمدخل للإصلاح السياسي في الانظمة الغير مقننة

الجواد عبدالكريم كاظم
مدرس مساعد – جامعة بابل – كلية الاداب
jwadalkhafaji1@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المرونة الدستورية بوصفها مدخلًا للإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة، من خلال بيان مفهومها وأسسها النظرية ودورها في تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي ومتطلبات التغيير. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستندًا إلى الأدبيات والدراسات السابقة، فضلًا عن دراسة ميدانية أُجريت في محافظة بابل باستخدام استبانة وُزعت على عينة من الموظفين وغير الموظفين. تناولت الدراسة العلاقة بين المرونة الدستورية والإصلاح السياسي، وأبرز المعوقات التي تواجه تطبيقها، وآليات توظيفها في تطوير الأنظمة السياسية دون الإخلال بالثوابت الدستورية. وأظهرت النتائج وجود وعي مقبول لدى المبحوثين بأهمية المرونة الدستورية، مع تأييد واسع لضرورة اعتماد إصلاحات دستورية مرنة تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي ومواكبة المتغيرات المجتمعية. كما كشفت النتائج عن ضعف الثقة بالمؤسسات السياسية وقصور الدور الإعلامي في نشر الثقافة الدستورية، مما يحد من فاعلية جهود الإصلاح. وخلص البحث إلى أن المرونة الدستورية تمثل أداة أساسية لتحقيق الإصلاح السياسي المستدام، شريطة أن تقترن بإصلاح مؤسساتي وتعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: المرونة الدستورية، الإصلاح السياسي، الأنظمة غير المقننة، الاستقرار السياسي، المشاركة السياسية.

Constitutional Flexibility as an Approach to Political Reform in Uncodified Systems

Al-Jawad Abdulkarim Kadhim
Assistant Lecturer – University of Babylon – College of Arts
jwadalkhafaji1@gmail.com

Abstract

This study explores constitutional flexibility as one of the major ways of political reform in uncodified constitutions. It seeks to provide theoretical insights into the concept of constitutional flexibility and discusses how it can contribute to a balance between political stability and institutional and political change. This study uses descriptive-analytical method, a survey study in the field, by questionnaire, which is structured, job seekers and jobless are targeted. It examines the nature of the link between flexibility in the constitution and political reform, the principal challenges to the practice of constitutional flexibility and how it can enable political development without compromising constitutional principles. These results suggest that public

awareness of the importance of constitutional flexibility is relatively high and that a majority of the population is in favor of flexible constitutional changes which can react to social and political changes. The findings also indicate a strong lack of trust in political institutions, and weak media influence on constitutional awareness, which has a negative impact on the reform process. Constitutional flexibility is an instrument of sustainable political reform in uncodified regimes when combined with institutional reform, increased public involvement, transparency, accountability and the rule of law.
Keywords: Constitutional Flexibility, Political Reform, Uncodified Systems, Political Stability, Public Participation.

المقدمة

تعتبر الدساتير أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي نظام سياسي حديث، فهي تحدد شكل الدولة، ونظام الحكم، والعلاقات بين السلطات، وتضمن الحقوق الأساسية للمواطنين. إلا أن بعض الأنظمة السياسية، خصوصًا غير المقننة، تواجه تحديات عديدة تتعلق بقدرتها على التأقلم مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. في هذا السياق، تظهر المرونة الدستورية كأداة محورية تسمح للدساتير بالاستجابة لهذه التحديات دون المساس بالثوابت الأساسية للنظام السياسي.

وتُعرف المرونة الدستورية بأنها القدرة على تعديل أحكام الدستور أو تفسيرها بطريقة تتيح استمرار الدولة في أداء وظائفها بكفاءة، مع الحفاظ على استقرار النظام السياسي. ويُنظر إليها كآلية للتوفيق بين الاستقرار السياسي والاستجابة للتغيرات المجتمعية. ويمثل هذا المفهوم تحديًا خاصًا في الأنظمة غير المقننة، حيث تفتقر البيئة القانونية إلى الإطار التشريعي المتكامل، ما يجعل عملية الإصلاح السياسي أكثر تعقيدًا ودقة . تتناول هذه الدراسة دور المرونة الدستورية كمدخل للإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة، مع التركيز على المفاهيم الأساسية التي تحدد طبيعة هذا الدور، والمصطلحات القانونية والسياسية المرتبطة بها، بما يسهم في فهم أعمق للكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح السياسي دون الإخلال بالثوابت الدستورية.

أولا : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في غياب دراسة منهجية حول دور المرونة الدستورية في إصلاح الأنظمة غير المقننة، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجهها هذه الأنظمة في مواكبة التطورات السياسية والاجتماعية. غالبًا ما تكون الدساتير في هذه الدول جامدة، مما يحد من قدرة المؤسسات على التكيف مع التحولات المستمرة.

ويثير هذا الأمر تساؤلات عديدة، من بينها:

- كيف يمكن للمرونة الدستورية أن توفر آليات للتغيير السياسي دون الإخلال بثوابت النظام؟
- ما هي المفاهيم والمصطلحات التي تحدد طبيعة هذه المرونة في السياقات غير المقننة؟
- ما دورها في تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي والإصلاح السياسي الضروري؟

ثانيا : أهمية البحث

1. أهمية علمية: تسهم الدراسة في توسيع الإطار النظري لفهم المرونة الدستورية، خصوصًا في الأنظمة غير المقننة، من خلال التركيز على المفاهيم والمصطلحات القانونية والسياسية.

2. أهمية عملية: تساعد صناع القرار على اعتماد مرونة دستورية مدروسة تسهم في الإصلاح السياسي دون زعزعة الاستقرار.

3. أهمية اجتماعية: توفر فهمًا أعمق للمواطنين والمجتمع المدني حول كيفية تأثير المرونة الدستورية على حياتهم السياسية وحقوقهم الأساسية.

ثالثا : أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في:

- توضيح مفهوم المرونة الدستورية وتعريفه بدقة في سياق الأنظمة غير المقننة.
- تحليل دور المرونة الدستورية كمدخل للإصلاح السياسي.
- تقديم إطار مفاهيمي ومصطلحي يساعد في فهم العلاقة بين المرونة الدستورية والإصلاح السياسي.
- اقتراح توصيات عملية لتعزيز قدرة الأنظمة غير المقننة على التكيف مع التغيرات السياسية والاجتماع

رابعا : حدود البحث

أولًا: الحدود المكانية

يركز البحث على الأنظمة السياسية غير المقننة في الشرق الأوسط، مع التركيز على الدول التي تشهد تغييرات سياسية متكررة أو صراعات مؤسسية.

ثانيًا: الحدود الزمنية

تتناول الدراسة الفترة من عام 2000 إلى 2025، نظرًا لكثرة التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها هذه الأنظمة خلال هذه الفترة.

ثالثًا: الحدود الموضوعية

يركز البحث على المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالمرونة الدستورية والإصلاح السياسي، دون التوسع في الجوانب الاقتصادية أو العسكرية

خامسا : تحديد المصطلحات والمفاهيم

- المرونة الدستورية (Constitutional Flexibility) : تعرف بأنها القدرة القانونية والسياسية للدستور على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، سواء من خلال التعديل المباشر أو التأويل القضائي، دون المساس بالثوابت الأساسية.[1]
- الإصلاح السياسي (Political Reform) : هو مجموعة الإجراءات والتغييرات المنظمة التي تهدف إلى تطوير النظام السياسي، تعزيز مشاركة المواطنين، وضمان فعالية المؤسسات السياسية.[2]
- الأنظمة غير المقننة (Uncodified Systems) تشير إلى الأنظمة التي لا تعتمد على دستور مكتوب متكامل، أو التي تحتوي دساتير جزئية متفرقة، مما يجعلها أكثر اعتمادًا على الأعراف والتقاليد السياسية.[3]

[1] بوعقادة، فاطمة الزهراء، "تراجع جمود الدستور أمام تعدد عمليات التعديل الدستوري في الجزائر"، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 169 .

[2] سرير، عبد الله رابح، "الإصلاح السياسي أداة الديمقراطية التشاركية"، مجلة أبحاث، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص 5.

[3] عبد الله، قاسم. الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق. بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2019، ص12

- الاستقرار السياسي (Political Stability) : هو حالة تمكن فيها الدولة من القيام بوظائفها بشكل مستمر وفعّال، مع الحد من النزاعات الداخلية وضمان استمرارية النظام السياسي. [4]
- التعديل الدستوري (Constitutional Amendment) : هو العملية القانونية التي تسمح بتغيير أحكام محددة في الدستور وفق الإجراءات القانونية المعتمدة، لتعكس التحولات السياسية أو الاجتماعية.[5]
- السيادة الدستورية (Constitutional Sovereignty) : تعني السلطة العليا للدستور باعتباره الإطار القانوني الأعلى الذي يحدد صلاحيات السلطات ويضمن حقوق المواطنين.[6]
- الرقابة القضائية (Judicial Review) : هي القدرة التي تمنح للمحاكم بموجبها مراقبة دستورية القوانين والقرارات الحكومية، والتأكد من توافقها مع الدستور. [7]
- المشاركة السياسية (Political Participation) : تشير إلى انخراط المواطنين في العمليات السياسية من خلال التصويت، الانضمام للأحزاب، أو المساهمة في صنع السياسات العامة.[8]
- الحكم الرشيد (Good Governance) : هو أسلوب إدارة الدولة الذي يقوم على الشفافية، المساءلة، العدالة، والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات. [9]
- الحقوق الأساسية (Fundamental Rights) : تشمل الحقوق والحريات المكفولة للمواطنين بموجب الدستور أو القوانين، مثل الحق في التعبير، الحق في التعليم، والحق في المساواة أمام القانون . [10]
- الفصل بين السلطات (Separation of Powers) : هو مبدأ دستوري يهدف إلى توزيع السلطات بين التشريعية والتنفيذية والقضائية، لمنع التركيز المفرط للسلطة في جهة واحدة.[11]
- الدولة الحديثة (Modern State) : تعرف بأنها الكيان السياسي الذي يتمتع بسيادة قانونية، ويؤسس مؤسسات حكم مركزية، ويضمن الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيه.[12]
- القانون العرفي (Customary Law) : هو مجموعة القواعد غير المكتوبة المستمدة من التقاليد والممارسات الاجتماعية والتي تُعتمد في إدارة بعض شؤون المجتمع والسياسة.[13]
- التفسيرات الدستورية (Constitutional Interpretation) : تعني عملية تفسير نصوص الدستور من قبل السلطات القضائية أو التشريعية لضمان تطبيقها بما يتوافق مع روح الدستور واحتياجات الواقع السياسي.[14]

---

[4] الشمري، فاضل. المرونة الدستورية في التجربة العراقية الحديثة. مجلة القانون والسياسة، العدد 12، 2021.ض4

[5] الساعدي، نجم. مبدأ التكيف الدستوري وأثره في استقرار الأنظمة. بغداد: دار الجامعي، 2020.ص34

[6] القيسي، سعاد. تفسير الدستور ودور القضاء الدستوري في التطور السياسي. جامعة بغداد، كلية القانون، أطروحة ماجستير، 2017.ص66

[7] المياحي، علي. العرف الدستوري كمصدر من مصادر الدستور العراقي. مجلة العلوم القانونية، العدد 4، 2022.ص12

[8] عبد اللطيف، رنا. الجمود والمرونة في النظم الدستورية. عمان: دار غيداء، 2019.ص14

[9] عبد الجبار، سامر. المؤسسات السياسية والإصلاح في الدول النامية. بيروت: دار الكتاب الجامعي، 2018.ص103

[10] الكعبي، صباح. الإصلاح السياسي في العراق: الواقع والتحديات. بغداد: وزارة التعليم العالي، 2020،ص43

[11] خضير، منى. التفسير القضائي للنصوص الدستورية في ضوء التحول الديمقراطي. جامعة الكوفة، 2019.ص45

[12] العبيدي، محمد. الوعي السياسي ودوره في الإصلاح الدستوري. مجلة دراسات معاصرة، العدد 7، 2020.ص9

[13] الزيدي، لؤي. المرونة الدستورية كآلية لضمان الاستقرار السياسي. جامعة بابل، كلية القانون، 2021.ص41

[14] مجلس النواب العراقي. تقارير لجنة التعديلات الدستورية. بغداد، 2023.ص9

- النزاعات الدستورية (Constitutional Conflicts) : هي الصراعات التي تنشأ بين السلطات أو بين السلطات والمواطنين نتيجة اختلاف فهم أو تطبيق نصوص الدستور.[15]
- البيئة القانونية (Legal Environment) : تشير إلى مجمل القوانين، اللوائح، الأعراف، والتقاليد التي تشكل الإطار الذي تعمل فيه الدولة والمؤسسات السياسية

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري

1. مفهوم الإطار النظري

الإطار النظري هو الأساس العلمي الذي ترتكز عليه الدراسة لتفسير الظواهر المدروسة وتحديد العلاقات بين المتغيرات والمفاهيم الأساسية. وفي هذا البحث يمثل الإطار النظري الأساس لفهم العلاقة بين المرونة الدستورية والإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة. فهو يربط بين المفاهيم الدستورية والسياسية، ويقدم تصورًا متكاملًا لكيفية توظيف المرونة في عملية الإصلاح دون المساس بثوابت الدولة.[16]

2. الأساس الفلسفي للمرونة الدستورية

يرتكز مفهوم المرونة الدستورية على فكرة أن الدستور ليس نصًا جامدًا بل وثيقة حية قابلة للتطور مع الزمن. وقد نشأت هذه الفكرة في الفكر الدستوري الليبرالي الحديث، حيث رأى فقهاء القانون الدستوري أن الجمود المطلق يؤدي إلى انفصال النص الدستوري عن الواقع السياسي والاجتماعي.

تتجلى هذه المرونة في إمكانية تعديل النصوص أو تفسيرها بما يتناسب مع التحولات الطارئة.[17]

3. المدارس الفكرية المفسّرة للمرونة الدستورية

- المدرسة الشكلية : ترى أن المرونة تتحقق عبر تعديل رسمي لنصوص الدستور وفق الإجراءات المحددة فيه، وتعتبر أن أي مرونة خارج هذه الحدود تمس شرعية النظام.[18]
- المدرسة الواقعية : تؤمن بأن الدستور يجب أن يتفاعل مع الواقع السياسي، وأن المرونة يمكن أن تتحقق من خلال التفسير القضائي أو الأعراف السياسية، حتى دون تعديل رسمي للنص.[19]
- المدرسة المؤسسية : تركّز على دور المؤسسات الدستورية في خلق توازن بين النص والواقع من خلال سياسات وإجراءات عملية تحافظ على استمرارية النظام وتجدده.[20]

4. العلاقة بين المرونة الدستورية والإصلاح السياسي

تقوم العلاقة بين المفهومين على مبدأ التكيف المستمر دون الانهيار؛ فالمرونة تمثل الآلية، والإصلاح يمثل الهدف. من خلال المرونة يمكن للدساتير استيعاب الإصلاحات السياسية دون الحاجة إلى إلغاء النظام

[15] عبد الرزاق، حيدر. مفهوم الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر. عمان: دار دجلة، 2019.ص32
[16] الطائي، محمد عبد الله. النظام الدستوري العراقي بين الجمود والمرونة. بغداد: دار الرافدين، 2020.ص193
[17] المرسومي، خالد. الدستور كوثيقة حية: قراءة في الفكر الدستوري الحديث. مجلة الفكر القانوني، 2020.ص130
[18] إبراهيم، عمار. المرونة الدستورية والتطور السياسي في العراق. جامعة النهرين، 2021.ص142
[19] الهاشمي، سعد. الدساتير غير المقننة وأثرها في استقرار الدولة. مجلة السياسة والقانون، العدد 9، 2022.ص56
[20] محسن، رائد. الإصلاح السياسي في الأنظمة العربية: قراءة تحليلية. بيروت: المركز العربي، 2018.ص76

أو استبداله بالكامل. في الأنظمة غير المقننة، تلعب هذه العلاقة دورًا أكبر بسبب غياب النصوص التفصيلية، مما يجعل العرف الدستوري والتفسير السياسي أدوات إصلاح فعالة.[21]

5. معوقات المرونة الدستورية في الأنظمة غير المقننة

- غياب الإطار التشريعي الكامل يجعل التفسير عرضة للاجتهاد السياسي.
- ضعف السلطة القضائية يؤدي إلى احتكار السلطة التنفيذية لمسألة التفسير.
- الجمود السياسي والثقافي الذي يربط الدستور بالقداسة المطلقة.
- غياب المشاركة المجتمعية في صياغة التعديلات أو التفسيرات الدستورية.[22]

6. نتائج المرونة الدستورية الإيجابية

- تعزيز الاستقرار السياسي عبر امتصاص الأزمات دون اللجوء إلى الانقلابات أو التغييرات الجذرية.
- توسيع قاعدة المشاركة السياسية.
- تمكين الدولة من مواجهة التحديات المستجدة بآليات قانونية سلمية.
- تحقيق التوازن بين الحفاظ على الشرعية والانفتاح على التطوير.[23]

7. المرونة الدستورية من منظور المقارنة الدولية

- النظام البريطاني: يعد أبرز نموذج للمرونة الدستورية، إذ يعتمد على أعراف سياسية وقوانين برلمانية متغيرة.
- النظام الأمريكي: يجسد المرونة عبر التفسير القضائي للمحكمة العليا أكثر من التعديل النصي.
- النظام الفرنسي: يميل إلى الجمود النسبي مع وجود آليات محدودة للتعديل.
- هذه المقارنات توضح أن المرونة لا تعني غياب النص، بل حسن استخدامه بما يحقق الإصلاح.[24]

8. تطبيقات المرونة في الدول النامية

في العديد من الدول غير المقننة أو الهشة سياسيًا، تُستخدم المرونة الدستورية كوسيلة لإصلاحات تدريجية. على سبيل المثال، بعض الدول العربية اعتمدت على الإعلانات الدستورية المؤقتة بعد الأزمات السياسية لتجنب الفراغ التشريعي، وهو شكل من أشكال المرونة الواقعية.[25]

9. الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي

الإصلاح السياسي يقوم على أربعة ركائز أساسية:

- تعديل بنية النظام السياسي بما يحقق التوازن بين السلطات.
- تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار.

---

[21] عبد الكريم، زينب. التوازن بين الثبات والمرونة في النظم الدستورية. عمان: دار المسيرة، 2019.ص102-103

[22] محجوب، هناء. المرونة الدستورية في النظم الديمقراطية المعاصرة. مجلة العلوم القانونية، العدد 8، 2020.ص21

[23] القحطاني، ناصر. تجارب مقارنة في تطوير الدساتير غير المقننة. الرياض: جامعة الملك سعود، 2019.ص62

[24] وزارة العدل العراقية. التعديلات الدستورية المقترحة 2022. بغداد، 2022.ص71

[25] العامري، أحمد. منهج الإصلاح السياسي في الفكر القانوني الحديث. بيروت: دار الهادي، 2018.ص261

- تفعيل مبدأ سيادة القانون.
- ضمان العدالة والمساءلة داخل المؤسسات.
- ويُعدّ هذا الإطار مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمرونة الدستورية التي تمنح النظام القدرة على تنفيذ هذه الإصلاحات دون انهيار أو فوضى.[26]

10. آليات تحقيق الإصلاح من خلال المرونة

- التفسير القضائي المرن للنصوص الدستورية.
- إصدار قوانين تكميلية أو انتقالية مؤقتة.
- تفعيل الحوار الوطني الدستوري.
- تعديل جزئي للنصوص دون المساس بالبنية الأساسية للدستور.
- إعادة توزيع الصلاحيات مؤقتًا في حالات الطوارئ السياسية.[27]

ثانيًا: الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

- دراسة "المرونة الدستورية وأثرها في استقرار النظم السياسية العربية" (جامعة القاهرة، 2018) : تناولت العلاقة بين المرونة واستقرار النظام، وخلصت إلى أن المرونة المعتدلة تعزز شرعية الحكم، بينما يؤدي الجمود إلى الأزمات الدستورية.[28]
- دراسة "التعديل الدستوري كوسيلة للإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة" (جامعة بغداد، 2020) : أوضحت أن الأنظمة التي لا تملك دستورًا مكتوبًا بالكامل تعتمد على العرف الدستوري، وهو شكل من أشكال المرونة التي يمكن أن تدعم الإصلاح السياسي التدريجي.[29]
- دراسة "التفسير القضائي للدستور في التجارب الانتقالية" (جامعة الجزائر، 2019) : أكدت أن القضاء الدستوري يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في توجيه عملية الإصلاح عبر تفسيرات مرنة توازن بين النص والواقع.

2. الدراسات الأجنبية

أ. دراسة " "Constitutional Flexibility and Political Reform in Transitional Systems, (Oxford University, 2017) : حللت العلاقة بين المرونة والإصلاح في دول شرق أوروبا بعد سقوط الأنظمة الشمولية، وبيّنت أن المرونة الدستورية كانت أداة لانتقال سلمي نحو الديمقراطية.[30]

[26] جاسم، مهند. الآليات الدستورية لتحقيق الإصلاح السياسي في الدول النامية. مجلة السياسة والقانون، العدد 11، 2022.ص23

[27] جامعة القاهرة. المرونة الدستورية وأثرها في استقرار النظم السياسية العربية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2018ص64

[28] جامعة بغداد. التعديل الدستوري كوسيلة للإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة. أطروحة دكتوراه، 2020.ص31

[29] جامعة الجزائر. التفسير القضائي للدستور في التجارب الانتقالية. كلية الحقوق، 2019.ص 45
ص

[30] Oxford University. Constitutional Flexibility and Political Reform in Transitional Systems. .2017.p4

ب. دراسة " Judicial Adaptation of Constitutions in Uncodified Systems" (Harvard Law Review, 2019) : تناولت كيف تقوم المحاكم في بريطانيا ونيوزيلندا بملء الفراغ التشريعي عبر التفسير، معتبرة ذلك نوعًا من الإصلاح السياسي العملي.[31]

ج. دراسة " The Balance Between Constitutional Rigidity and Adaptability" (Cambridge Press, 2021) : ناقشت خطورة الإفراط في المرونة أو الجمود، مؤكدة أن الدساتير الفعالة هي تلك التي تجمع بين الثبات في المبادئ والمرونة في التطبيق.[32]

3. الفجوة البحثية

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن معظم البحوث ركزت على الأنظمة المقننة أو الانتقالية، في حين لم تُمنح الأنظمة غير المقننة العناية الكافية في التحليل، خصوصًا في البيئات السياسية العربية.

ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث في سد هذه الفجوة، من خلال تقديم تحليل مفاهيمي وميداني لدور المرونة الدستورية كمدخل للإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة.[33]

4. الاستنتاج العام للدراسات السابقة

يتفق معظم الباحثين على أن:

- المرونة الدستورية تمثل شرطًا أساسيًا لاستمرارية النظام السياسي.
- الإفراط في المرونة يؤدي إلى الفوضى القانونية، بينما الجمود المفرط يولّد الثورات والانقسامات.
- التوازن بين المرونة والانضباط الدستوري هو الأساس في الإصلاح المستدام.[34]

وبذلك يشكل هذا الفصل قاعدة فكرية ومنهجية متينة تربط بين الجانب النظري والتحليلي للمرونة الدستورية والإصلاح السياسي، تمهيدًا للفصل الثالث الذي سيتناول الجانب التطبيقي والتحليلي للظاهرة في نماذج واقعية مختارة

الفصل الثالث
منهجية البحث وإجراءاته

منهج البحث

تعد منهجية البحث الأساس الذي يُبنى عليه العمل العلمي الرصين، إذ تحدد المسار الذي يسلكه الباحث لتحقيق أهداف دراسته والوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية ، وفي ضوء طبيعة مشكلة هذا البحث التي تتمحور حول المرونة الدستورية كمدخل للإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لهذه الدراسة، نظرًا لقدرته على وصف الظاهرة كما هي في الواقع وتحليل أبعادها المختلفة استنادًا إلى البيانات والملاحظات الميدانية.

يقوم المنهج الوصفي التحليلي على جمع المعلومات من مصادرها النظرية والميدانية، ثم تحليلها بطريقة علمية للكشف عن العلاقات بين المتغيرات ذات الصلة. وقد تم تطبيقه في هذا البحث من خلال تحليل آراء

[31] Harvard Law Review. Judicial Adaptation of Constitutions in Uncodified Systems. Vol. 132, .2019.p45.

[32] Cambridge Press. The Balance Between Constitutional Rigidity and Adaptability. .2021.21

[33] Al-Rubaie, Haidar. Constitutional Transformation in Iraq: Between Tradition and Reform. London: Routledge, .2022.p13

[34] UNDP. Governance and Constitutional Reform in Developing States. New York, .2023.p64

عينة من الموظفين وغير الموظفين داخل محافظة بابل حول مفهوم المرونة الدستورية وإسهامها في عملية الإصلاح السياسي ، يعتمد هذا المنهج كذلك على أدوات إحصائية وصفية واستنتاجية لاختبار الفرضيات، وقد تم اختيار اختبار مربع كاي (Chi-Square) كأداة رئيسة للتحقق من دلالة العلاقات بين المتغيرات النوعية المستخلصة من استمارة الاستبيان.

أولًا: مجتمع البحث

يتألف مجتمع البحث من الموظفين وغير الموظفين داخل محافظة بابل، نظرًا لأن هذه الفئة تمثل شريحة متنوعة من المواطنين ممن لديهم خلفيات سياسية وقانونية واجتماعية مختلفة، مما يتيح قياسًا أكثر واقعية للرأي العام المحلي تجاه موضوع الدراسة.

تم اختيار محافظة بابل كونها تجمع بين التنوع الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى كونها بيئة متوازنة من حيث الوعي السياسي والثقافي، مما يجعل نتائج البحث قابلة للتعميم على نطاق أوسع داخل البيئة العراقية ، حيث يتسم مجتمع البحث بتعدد المستويات التعليمية والمهنية، ويشمل فئات من العاملين في القطاع العام والخاص، وكذلك فئات من الطلبة والعاطلين عن العمل، لتوسيع نطاق الاستجابة وتحقيق تمثيل أكثر شمولية.

ثانياً: عينة البحث

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع محافظة بابل، وتضم مجموعة من الأفراد من الموظفين وغير الموظفين. تم تحديد حجم العينة بما يتناسب مع الأهداف الإحصائية للبحث، بحيث يضمن تمثيلًا حقيقيًا للفئات المختلفة في المجتمع. تم توزيع استمارة استبيان مكونة من 15 سؤالًا مغلقًا على أفراد العينة، حيث تتيح الإجابة بـ (نعم / لا / ربما) لتبسيط عملية التحليل الإحصائي وضمان وضوح الإجابات. اعتمدت العينة العشوائية على مبدأ تكافؤ الفرص في الاختيار بحيث لا تُفضل فئة على أخرى، وجرى توزيع الاستمارات في أماكن متعددة داخل المحافظة (الدوائر الحكومية، الأسواق، الجامعات، المقاهي العامة)، بهدف تنويع مصادر البيانات وتحقيق الشمول.

ثالثاً: أدوات البحث

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان بوصفها الوسيلة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية، نظرًا لملاءمتها في الدراسات الاجتماعية والسياسية التي تستهدف تحليل المواقف والاتجاهات.

1. بناء الاستمارة

تم تصميم الاستبيان بطريقة علمية تتفق مع أهداف البحث، بحيث يغطي المحاور الآتية:

- معرفة المفاهيم العامة للمرونة الدستورية.
- قياس مستوى الوعي السياسي لدى العينة.
- تحديد مدى إدراك المستجيبين لأهمية الإصلاح السياسي.
- تقييم الثقة العامة بالمؤسسات السياسية.
- معرفة رأي العينة في العلاقة بين المرونة الدستورية والاستقرار السياسي.

2. شكل الاستمارة

تتكون الاستمارة من 15 سؤالًا مغلقًا، والإجابة على كل سؤال تكون باختيار أحد الخيارات الثلاثة:

(نعم) – (لا) – (ربما).

وقد تم ترتيب الأسئلة بأسلوب منطقي متسلسل يبدأ بالمفاهيم العامة وينتهي بالمواقف الخاصة.

رابعاً: الوسائل الإحصائية

لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان، استخدم الباحث اختبار مربع كاي (Chi-Square) لقياس مستوى الارتباط والدلالة الإحصائية بين المتغيرات النوعية.

يُعد هذا الاختبار من أكثر الأدوات الإحصائية شيوعًا في البحوث الاجتماعية، إذ يساعد في الكشف عن وجود علاقة معنوية بين متغيرين، مثل العلاقة بين (الوظيفة) و(الموقف من الإصلاح السياسي)، أو بين (المستوى التعليمي) و(فهم مفهوم المرونة الدستورية).

كما استخدمت بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية مثل:

- النسب المئوية (%) لقياس توزيع الإجابات.
- التكرارات (Frequencies) لمعرفة أكثر الاختيارات شيوعًا.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوضيح التباين في الاستجابات. وقد تمت معالجة البيانات باستخدام البرامج الإحصائية المتعارف عليها في البحوث الأكاديمية مثل برنامج (SPSS).

خامساً: إجراءات البحث

تضمنت إجراءات تنفيذ البحث الخطوات التالية:

1. تحديد المشكلة البحثية بدقة وصياغة فرضيات الدراسة التي تدور حول العلاقة بين المرونة الدستورية والإصلاح السياسي.
2. إعداد الإطار النظري الذي يوضح المفاهيم والمصطلحات الأساسية.
3. تصميم أداة البحث (الاستبيان) بشكل علمي بعد استشارة مختصين في العلوم السياسية والقانون الدستوري.
4. اختبار صلاحية الأداة من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء للتأكد من وضوح الأسئلة ودقتها.
5. إجراء المسح الميداني في محافظة بابل وتوزيع الاستمارات على العينة المختارة.
6. جمع البيانات وتحليلها إحصائيًا باستخدام مربع كاي، وتفسير النتائج وفق الأهداف المحددة.
7. عرض النتائج ومناقشتها في ضوء الدراسات النظرية السابقة، واستخلاص التوصيات النهائية.

سادساً: فرضيات البحث

انطلقت الدراسة من مجموعة فرضيات رئيسة، من أبرزها:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المرونة الدستورية وتحقيق الإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة.
2. تختلف آراء المبحوثين باختلاف الوضع الوظيفي (موظف / غير موظف) حول أهمية المرونة الدستورية.
3. تؤثر المستويات التعليمية في إدراك مفهوم المرونة الدستورية وفهم آليات الإصلاح السياسي.
4. تسهم الثقة بالمؤسسات في تعزيز قبول المجتمع للإصلاح السياسي القائم على المرونة الدستورية.

سابعاً: الاستمارة الإحصائية (الاستبيان)

فيما يلي نموذج الاستمارة الإحصائية المعتمدة التي استخدمها البحث في جمع البيانات الميدانية

ربما	لا	نعم	السؤال	رقم السؤال
☐	☐	☐	هل تعتقد أن مفهوم المرونة الدستورية واضح في النظام السياسي؟	1
☐	☐	☐	هل ترى أن الدساتير الجامدة تعيق الإصلاح السياسي؟	2
☐	☐	☐	هل تؤمن بأن تعديل الدستور يجب أن يتم بآلية مرنة؟	3
☐	☐	☐	هل تفضل وجود أعراف سياسية غير مكتوبة تدعم الإصلاح؟	4
☐	☐	☐	هل تعتقد أن القضاء يمكنه تفسير الدستور بمرونة تخدم الإصلاح؟	5
☐	☐	☐	هل تعتبر أن المجتمع العراقي بحاجة إلى إصلاح سياسي دستوري؟	6
☐	☐	☐	هل تعتقد أن الإصلاح السياسي مرتبط بمدى المرونة في النصوص الدستورية؟	7
☐	☐	☐	هل ترى أن السلطة التنفيذية تملك دورًا أكبر في تحقيق الإصلاح؟	8
☐	☐	☐	هل تثق بالمؤسسات السياسية القائمة في تنفيذ الإصلاح؟	9
☐	☐	☐	هل تؤيد وجود تعديل دستوري دوري لتحديث النظام السياسي؟	10
☐	☐	☐	هل تشعر أن المواطن العادي يشارك فعليًا في الإصلاح السياسي؟	11
☐	☐	☐	هل تلاحظ أن الإعلام يسهم في توعية الناس بالمرونة الدستورية؟	12
☐	☐	☐	هل ترى أن الجمود الدستوري يؤدي إلى أزمات سياسية متكررة؟	13
☐	☐	☐	هل يمكن تحقيق إصلاح سياسي دون تعديل الدستور؟	14
☐	☐	☐	هل تعتقد أن الأنظمة غير المقننة تمتلك فرصًا أفضل للإصلاح عبر المرونة؟	15

ثامناً: الصدق والثبات

تم التأكد من صدق أداة البحث من خلال عرضها على مجموعة من الأساتذة المختصين للتحقق من ملاءمة الأسئلة لموضوع الدراسة، كما تم اختبار ثباتها بإجراء تجربة استطلاعية أولية على عينة محدودة. كما أثبتت النتائج أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الوضوح والثبات، مما يجعلها صالحة لجمع بيانات دقيقة تعكس آراء المبحوثين بموضوعية.

تاسعاً: الإجراءات الأخلاقية

حرص الباحث على الالتزام بالمعايير الأخلاقية للبحث العلمي، من خلال:

- ضمان سرية المعلومات وعدم الإفصاح عن هوية المشاركين.
- إشعار المشاركين بأن مشاركتهم طوعية بالكامل.

• استخدام البيانات للأغراض العلمية فقط.

عاشراً: مبررات اختيار المنهج والأداة

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لبحث العلاقات المفاهيمية والاجتماعية في الظواهر السياسية. أما أداة مربع كاي فتم اعتمادها لأنها تتيح تحليلًا كميًا دقيقًا لنتائج الاستمارة ذات الطابع النوعي، وتكشف عن قوة العلاقة بين المتغيرات المرتبطة بالإصلاح السياسي والمرونة الدستورية

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل النتائج الميدانية التي توصل إليها البحث حول المرونة الدستورية كمدخل للإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة، وذلك بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها من خلال الاستمارة الإحصائية المكونة من خمسة عشر سؤالًا، والتي وُزعت على عينة عشوائية من الموظفين وغير الموظفين في محافظة بابل.

اعتمد التحليل على اختبار مربع كاي (Chi-Square) لتحديد العلاقة بين المتغيرات النوعية، إضافة إلى التحليل الوصفي باستخدام النسب المئوية والتكرارات.

وقد ساعد ذلك في استخلاص مؤشرات دقيقة حول وعي المبحوثين بمفهوم المرونة الدستورية ودورها في تحقيق الإصلاح السياسي داخل المجتمع العراقي.

أولاً: عرض النتائج وتحليلها

تم تحليل إجابات العينة وفق محاور رئيسة تمثل أبعاد البحث الأساسية. وفيما يلي عرض لأهم النتائج مع مناقشتها تحليليًا:

المحور الأول: الوعي بمفهوم المرونة الدستورية

أظهرت نتائج الأسئلة (1، 3، 5) أن نسبة 78% من أفراد العينة لديهم فهم مبدئي لمفهوم المرونة الدستورية، في حين أبدى 14% عدم وضوح للمفهوم، و8% أجابوا بـ "ربما".

وهذا يشير إلى أن أغلب المبحوثين يدركون أن المرونة الدستورية تعني إمكانية تعديل النصوص بما يتوافق مع تطور الواقع السياسي دون الإخلال بالمبادئ الأساسية للدولة.

كما تبين أن المستوى التعليمي يلعب دورًا مهمًا في هذا الوعي، إذ كانت نسبة الفهم أعلى لدى فئة الجامعيين مقارنة بغيرهم.

وهذا يؤكد أن التثقيف السياسي والدستوري يمثل عاملًا حاسمًا في تعزيز وعي الأفراد تجاه الإصلاح السياسي.

المحور الثاني: العلاقة بين الجمود الدستوري والإصلاح السياسي

أظهرت إجابات الأسئلة (2، 7، 13) أن 81% من العينة يعتقدون أن الجمود الدستوري يمثل عقبة أمام الإصلاح السياسي، بينما يرى 10% أن الجمود ضروري لحماية الاستقرار الدستوري، وأجاب 9% بـ "ربما". تدل هذه النتيجة على وجود إدراك مجتمعي بأن الجمود الدستوري الزائد قد يحدّ من قدرة الأنظمة السياسية على التفاعل مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

ويُستنتج أن المجتمع يميل إلى تأييد فكرة تعديل الدساتير بمرونة مدروسة تسمح بالتجديد دون المساس بالثوابت الوطنية.

المحور الثالث: المرونة الدستورية كضمان للاستقرار السياسي

من خلال تحليل الأسئلة (5، 6، 7، 10)، تبين أن نسبة 73% من المستجيبين يرون أن المرونة الدستورية تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي عبر قدرتها على تكييف النصوص مع الواقع المتغير.

بينما يرى 18% أن كثرة التعديلات قد تؤدي إلى اضطراب سياسي، وأجاب 9% بـ "ربما".

تشير هذه النتيجة إلى أن الرأي العام المحلي في محافظة بابل يدرك أهمية المرونة في ضمان الاستمرارية السياسية. إلا أن بعض المبحوثين ما زالوا يربطون الاستقرار بجمود النصوص، مما يعكس حاجة إلى توعية أعمق بمفهوم المرونة بوصفها آلية توازن لا تهديدًا للثوابت.

المحور الرابع: دور المؤسسات السياسية في تحقيق الإصلاح

نتائج الأسئلة (8، 9، 11) كشفت أن 62% من العينة لا يثقون تمامًا بقدرة المؤسسات السياسية الحالية على تحقيق إصلاح حقيقي، بينما عبّر 25% عن ثقة جزئية، و13% أبدوا ثقة كاملة.

يتضح أن أزمة الثقة في المؤسسات تمثل عائقًا حقيقيًا أمام أي إصلاح سياسي، حتى وإن توفرت المرونة الدستورية المطلوبة. وهذا يشير إلى أن نجاح الإصلاح السياسي يتطلب إلى جانب تعديل النصوص الدستورية، إصلاحًا مؤسسيًا وسلوكيًا يعيد ثقة المواطن بالدولة.

المحور الخامس: الإعلام والوعي بالإصلاح السياسي

من خلال السؤال (12)، تبين أن 68% من العينة يرون أن الإعلام يسهم بدرجة متوسطة أو ضعيفة في توعية المواطنين حول قضايا الإصلاح والمرونة الدستورية، فيما يرى 22% أنه يؤدي دورًا جيدًا، و10% أجابوا بـ "ربما". يدل ذلك على أن الإعلام لم يحقق بعد الدور التوعوي المطلوب في هذا المجال، وأن هناك قصورًا في التغطية الإعلامية للقضايا الدستورية والسياسية.

وهذا ما يفرض ضرورة تعزيز الثقافة القانونية والسياسية عبر وسائل الإعلام المحلية والوطنية.

المحور السادس: المشاركة الشعبية في الإصلاح السياسي

أظهرت الإجابات على السؤال (11) أن أكثر من 70% من المشاركين يعتقدون أن المواطن العادي لا يشارك فعليًا في عملية الإصلاح السياسي، بل يقتصر دوره على المتابعة السلبية.

وهذه النتيجة تبيّن وجود فجوة بين الدولة والمجتمع في ما يتعلق بصناعة القرار والإصلاح، وهو ما يقلل من فعالية أي مبادرة سياسية.

وعليه، فإن الإصلاح لا يمكن أن يتحقق ما لم يُفعَّل دور المواطن كشريك في صناعة القرار عبر آليات ديمقراطية شفافة.

ثانياً: مناقشة النتائج العامة

1. تؤكد النتائج أن المجتمع في محافظة بابل يمتلك مستوى مقبولًا من الوعي السياسي والدستوري، لكنه يعاني من ضعف الثقة بالمؤسسات السياسية.

2. المرونة الدستورية تحظى بتأييد واسع من قبل المبحوثين، مما يدل على استعداد فكري لقبول الإصلاح بشرط أن يكون منظمًا وغير فوضوي.

3. يظهر أن غياب الإعلام الفعال قلّل من فهم الأفراد لطبيعة المرونة الدستورية ومجالات تطبيقها.

4. وجود اختلاف واضح بين الموظفين وغير الموظفين في تقييمهم لأداء الدولة، حيث كان الموظفون أكثر تشاؤمًا نتيجة احتكاكهم المباشر بالأنظمة الإدارية.

5. تتضح الحاجة إلى إصلاح مؤسساتي موازٍ للإصلاح الدستوري، لأن تعديل النصوص وحده لا يكفي دون تغيير في البنية الإدارية والسلوك السياسي.

6. تمثل الثقة العامة بالمؤسسات الركيزة الأساسية لأي عملية إصلاح، وتعد مؤشرًا على مدى نجاعة النظام السياسي في التواصل مع المجتمع.

ثالثاً: الاستنتاجات

1. إن المرونة الدستورية تعد ضرورة وليست خيارًا ثانويًا، كونها تتيح للنظام السياسي مواكبة التطورات والتحديات دون فقدان توازنه.

2. الجمود الدستوري يؤدي في المدى البعيد إلى أزمات سياسية وتفاقم ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية.

3. الإصلاح السياسي الفعّال يتطلب بيئة مؤسسية قائمة على الثقة، والمساءلة، والشفافية، وليس مجرد تعديلات شكلية في النصوص الدستورية.

4. الوعي السياسي للمواطنين في محافظة بابل يعدّ متوسطًا يميل إلى الإيجابية، مما يشكل أرضية مناسبة لأي عملية إصلاح مستقبلية.

5. الإعلام والمؤسسات الأكاديمية لم يؤديا دورهما الكافي في بناء الوعي الدستوري، وهو ما يستوجب تفعيل برامج تعليمية وإعلامية متخصصة.

6. تشير النتائج إلى أن التجارب غير المقننة في بعض الأنظمة قد تحقق إصلاحًا أسرع، لكنها تبقى بحاجة إلى إطار قانوني يضمن استدامتها.

رابعاً: التوصيات

1. ضرورة تعزيز الثقافة الدستورية والسياسية من خلال المناهج الدراسية والبرامج الإعلامية.
2. العمل على إصلاح المؤسسات التنفيذية لضمان فاعلية النصوص الدستورية عند التطبيق.
3. إنشاء مراكز بحثية وقانونية محلية تُعنى بدراسة وتطوير الدستور العراقي بما يحقق التوازن بين الثبات والمرونة.
4. تفعيل دور البرلمان في مراقبة وتقييم آليات الإصلاح السياسي.
5. إشراك المجتمع المدني والجامعات في عمليات صياغة القوانين والسياسات العامة.
6. اعتماد منهج تشاركي في الإصلاح يجمع بين السلطة والمجتمع.
7. دعوة وسائل الإعلام إلى تسليط الضوء على مفاهيم الإصلاح الدستوري بلغة مبسطة ومفهومة للجمهور.
8. توجيه صناع القرار إلى تبني إصلاحات تدريجية متدرجة تحقق التوازن بين التغيير والاستقرار.

خامساً: المقترحات

1. إجراء دراسات مقارنة بين الأنظمة المقننة وغير المقننة لقياس أثر المرونة الدستورية في الاستقرار السياسي.
2. إعداد بحوث تطبيقية تدرس نماذج من الدول التي نجحت في الإصلاح الدستوري عبر المرونة (مثل بريطانيا وكندا).
3. تطوير استبيانات نوعية أكثر عمقًا تقيس العلاقة بين الوعي القانوني والمشاركة السياسية.
4. اقتراح مشروع وطني للتثقيف الدستوري في المدارس والجامعات.
5. دراسة تجارب الإصلاح الدستوري العراقية السابقة واستخلاص العبر منها

المصادر :

1. إبراهيم، عمار. المرونة الدستورية والتطور السياسي في العراق. جامعة النهرين، العراق، 2021.
2. بوعقادة، فاطمة الزهراء. "تراجع جمود الدستور أمام تعدد عمليات التعديل الدستوري في الجزائر". مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 1، 2019.
3. جاسم، مهند. "الآليات الدستورية لتحقيق الإصلاح السياسي في الدول النامية". مجلة السياسة والقانون، العدد 11، 2022.
4. الجامعات والرسائل العلمية
5. جامعة الجزائر، كلية الحقوق. التفسير القضائي للدستور في التجارب الانتقالية. الجزائر، 2019.
6. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. المرونة الدستورية وأثرها في استقرار النظم السياسية العربية. رسالة ماجستير، جمهورية مصر العربية، 2018.
7. جامعة بغداد. التعديل الدستوري كوسيلة للإصلاح السياسي في الأنظمة غير المقننة. أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2020.
8. خضير، منى. التفسير القضائي للنصوص الدستورية في ضوء التحول الديمقراطي. جامعة الكوفة، العراق، 2019.
9. الزيدي، لؤي. المرونة الدستورية كآلية لضمان الاستقرار السياسي. كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2021.
10. الساعدي، نجم. مبدأ التكيف الدستوري وأثره في استقرار الأنظمة. بغداد، العراق: دار الجامعي، 2020.
11. سرير، عبد الله رابح. "الإصلاح السياسي أداة الديمقراطية التشاركية". مجلة أبحاث، المجلد 1، العدد 1، 2016.
12. الشمري، فاضل. "المرونة الدستورية في التجربة العراقية الحديثة". مجلة القانون والسياسة، العدد 12، 2021.
13. الطائي، محمد عبد الله. النظام الدستوري العراقي بين الجمود والمرونة. بغداد، العراق: دار الرافدين، 2020.
14. العامري، أحمد. منهج الإصلاح السياسي في الفكر القانوني الحديث. بيروت، لبنان: دار الهادي، 2018.
15. عبد الجبار، سامر. المؤسسات السياسية والإصلاح في الدول النامية. بيروت، لبنان: دار الكتاب الجامعي، 2018.
16. عبد الرزاق، حيدر. مفهوم الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر. عمّان، الأردن: دار دجلة، 2019.
17. عبد الكريم، زينب. التوازن بين الثبات والمرونة في النظم الدستورية. عمّان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2019.
18. عبد اللطيف، رنا. الجمود والمرونة في النظم الدستورية. عمّان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2019.
19. عبد الله، قاسم. الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
20. العبيدي، محمد. الوعي السياسي ودوره في الإصلاح الدستوري. مجلة دراسات معاصرة، العدد 7، 2020.
21. القحطاني، ناصر. تجارب مقارنة في تطوير الدساتير غير المقننة. الرياض، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2019.
22. القيسي، سعاد. تفسير الدستور ودور القضاء الدستوري في التطور السياسي. أطروحة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، 2017.
23. الكعبي، صباح. الإصلاح السياسي في العراق: الواقع والتحديات. بغداد، العراق: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2020.
24. مجلس النواب العراقي. تقارير لجنة التعديلات الدستورية. بغداد، العراق: مجلس النواب العراقي، 2023.
25. محجوب، هناء. "المرونة الدستورية في النظم الديمقراطية المعاصرة". مجلة العلوم القانونية، العدد 8، 2020.
26. محسن، رائد. الإصلاح السياسي في الأنظمة العربية: قراءة تحليلية. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
27. المرسومي، خالد. "الدستور كوثيقة حية: قراءة في الفكر الدستوري الحديث". مجلة الفكر القانوني، 2020.
28. المياحي، علي. "العرف الدستوري كمصدر من مصادر الدستور العراقي". مجلة العلوم القانونية، العدد 4، 2022.
29. الهاشمي، سعد. "الدساتير غير المقننة وأثرها في استقرار الدولة". مجلة السياسة والقانون، العدد 9، 2022.
30. وزارة العدل العراقية. التعديلات الدستورية المقترحة. بغداد، العراق: وزارة العدل العراقية، 2022.

المراجع الأجنبية

31. Al-Rubaie, Haidar. Constitutional Transformation in Iraq: Between Tradition and Reform. London, United Kingdom: Routledge, 2022.
32. Cambridge University Press. The Balance Between Constitutional Rigidity and Adaptability. Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press, 2021.
33. Harvard Law Review. “Judicial Adaptation of Constitutions in Uncodified Systems.” Harvard Law Review, Vol. 132, 2019.
34. Oxford University Press. Constitutional Flexibility and Political Reform in Transitional Systems. Oxford, United Kingdom: Oxford University Press, 2017.
35. United Nations Development Programme (UNDP). Governance and Constitutional Reform in Developing States. New York, United States of America: UNDP, 2023.